سببا لاشراق آخر وهكذا فاذا قيس جزاء كل حركة
الى اجزاء نفسها فكل سابق منها بوجوده وعدمه اللاحق
سبب لوجود اللاحق المسبوق واذا قيست الى
اجزاء حركة اخرى ففي الاولى والثانية ان الارادة
الجزئية سبب للوضع الجزئي وهذا الوضع سبب لارادة
جزئية اخرى وهكذا وفي الثانية والثالثة ان
كل وضع سبب لاستعداد ما غير عكس وكل استعداد
بخصوصه مصحح لارتباط خاص بمستعده مع جاعله
يترتب عليه وجوده الخاص وتشخصه فثبت ان
التشخص اما بسبب الماهية نفسها كما في المجردة او بسبب
الحامل وهو المحل او بتعددها بسبب المحل كما في المادة
الفلكية بالنسبة الى الصور الجسمية وبسبب الوضع كما في
المادة العنصرية بالقياس الى الصورة الجسمية العنصرية
وبسبب الزمان كما في العرضي المتماثلين الحاصلين
في موضوع واحد بعد بطلان الآخر هذا
ما ذهب اليه الحكماء والحق ان التشخص
بمجموع الصدري كما قال الحكماء امر اعتباري وما به
التشخص

التشخص الموجود بذاته الواجب لذاته هو ذاته تعالى
جل شأنه فالماهية الممكنة موجودة في الخارج بجعوله بالجعل
البسيط فكما ان وجودها مستند اليه تعالى كذلك تشخصها
بالاستناد اليه تعالى فما قيل ح ء لا يصح لممكن شخص او موجود
لان التشخص الحقيقي كان على هذا عبارة عن الوجوب بالغير
وهو مباين للممكن وجعل المشتق يقتضي قيام مبدأ الاشتقاق
بالموضوع وههنا ليس كذلك قلنا المجعل باعتبار الارتباط
الثابت للممكن معه تعالى فلكل شخص ارتباط خاص
معه تعالى يترتب عليه الامتياز عما عداه وان لم نعلم كنه
ذلك الارتباط المخصوص واما امتياز تلك الارتباطات
فيما بينها فهو بواسطة الامتياز الذاتي الذي لاحد الطرفين
لا بواسطة الامتياز الشخصي لذلك الطرف والموقوف
على تلك الارتباطة هو التعين الشخصي لذلك الطرف
وح ء لا يلزم الدور كما توهم لتغاير جهتي التوقف
وعند الفارابي التشخص بنحو الوجود الخارجي والذهني
وعند الشيخ الاشراقي تشخص الماهيات بانفسها وتعددها
بالحق والحق ما حكمنا له بالحق فالحق بالقبول احق

Copyright © Imam Sadiq University